



كوت ماری عیراق

داد کای بالای توختیهای

جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

عدد: ١٣/اتحادية/٢٠١١

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٠ / ٨ / ٢٠١١ برئاسة القاضي السيد مسعد المنصور وعضوية كل من السادة القضاة جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد باهان و محمد صائب التكتيدي و عهود صالح التميمي و ميخائيل شمسون أس كوركيس و حسين أبو كاشن و سلمي المعصومي المأثورين بالقضاء بلم الشعب وأسدرت قرارها الآتي :

- المدعي / السيد هلال حسين القاضي - وكيله المحامي طارق حرب .
- المدعى عليه/ رئيس مجلس النواب - إضافة توظيفه - وكيله المحيرر القسطنوي
- في مجلس النواب محمد هاشم داود الموسوي .

#### الاعتاد

ادعى وكيل المدعي أمام المحكمة الاتحادية العليا في الدعوى المرفقة (١٣/اتحادية/٢٠١١) بأن مجلس النواب بتاريخ (١٢/٥/٢٠١١) قرر في جلسته (٦٥) إعطاء موافقة (المدعى) من عضوية مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وذلك عند استجواب رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات إذا قبل أحد النواب كلاً ما بشأن زوجة موافقة وهذا البري موافقة فقال (إن هذا كلام ثائب) وبعده قرر المجلس إعطاء موافقة من عضوية مجلس المفوضين للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالأغلبية المطلقة لأعضائه وحيث أن قرار مجلس النواب صدر استناداً لأحكام المادة (٥/٦) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ والتي نصت على (مجلس النواب إعطاء ... بعد ثبوت مخالفتهم القانونية) أي أن الشرط الأساس هو ثبوت المخالفة القانونية التي تخص عمل المفوضية المتعلق بالعملية الانتخابية الواردة بمادة (٢) من نفس القانون أي الحيادية الاستقلالية والمهنية الانتخابية في وضع قواعد الانتخابات والإشراف عليها وتنفيذها وحيث أن مخالفة موافقة بقرانه (هذا كلام ثائب) لأحد النواب لإبذراج تحت حكم المادة (٥/٦) من القانون رقم (١١) لسنة



مجلس نواب العراق  
عامة نوابي بالقرى الانتخابية

جمهورية العراق  
المجلس الاعلى الانتخابي

عدد: ٤٣/٢٠١١/٢٠١١

٢٠٠٧ لذا فإن قرار الإطراء يوجد مستأ مسكورياً أو قانونياً ولاسيب الأخرى  
 التي اسرناها ويحل القدي في عريضة الدعوى طلب من المحكمة الانتخابية العليا  
 الحكم بإبطال قرار إعطاء موثقة كسافر من مجلس نواب بتاريخ (٢٠١١/٥/١٢)  
 وإلغاء استقلاله الصوي المسور والصوي النظام المدني لمجلس نواب والصوي  
 القانون وبد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة على واسق الفقرة (١٢) من المادة  
 (١) من النظام المدني المحكمة الانتخابية العليا واستكمل الإجراءات المطلوبة على  
 وفق قنطرة (١٢) من المادة (١) من النظام المذكور لئلا تم تعيين موعد للمرافعة  
 وحظر القضي طرقي حرب وكذا عن القدي بموجب وإلغاء التبرئة بطلب الدعوى  
 وحظر عن القدي عليه إضافة لوثائقه وإزالة التغيير للقانون في مجلس نواب  
 منذ ختم دور التوسير بموجب وإلغاء الرسمية التبرئة في طلب الدعوى  
 ويقرر بالمرافعة الضرورية والطلب كور وكور القدي منهاء في عريضة الدعوى  
 وطلب الحكم بموجبها . كما كور وكور القدي عليه بفرعته الواردة في لائحة  
 الدعوية المقدمة في المحكمة والنورحة (٢٠١١/٦/٢٠) طلباً بعدم بقاء الدعوى  
 لأن مخالفة القدي عقلت لثبته بقوله أنه كور أثناء استجواب رئيس المفوضية العليا  
 المسئلة للالتزامات بأن (هذا كلام كاذب) لواقعها أسلم المجلس وأن مجلس نواب  
 صوت على ثبوت المخالفة بالأقلية مسئلة لعدم أحصائه كما صوت على إعطاء  
 القدي من عضوية مجلس المفوضين في المفوضية العليا مسئلة للالتزامات  
 بالأقلية مسئلة وأن المجلس له راعي عند إصدار قراره تطبيق أحكام المسور  
 والقانون وطلب رد الدعوى مع تعيين القدي المتصاريف . قسم ويحل القدي لائحة  
 مؤرخة ٢٠١١/٢/٢٠١١ جريباً على لائحة وكيل القدي عليه الجوابية وطلب الحكم  
 وفق عريضة الدعوى وقرر وإبطال الطرفين كوثقهما وكثباتهما المتبدلة وطلب الحكم  
 بموجبها وعليه وحيث تم قبول ما يعلق اللهم ختم المرافعة وأسدرت المحكمة حكمها الأتي :



كويتي ماروي عيراني  
داد كايج بالاي تيفتيحايداي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٣/التحضيرية/٢٠١١

### القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان مجلس النواب قرر في جلسته (٦٥) المنعقدة بتاريخ (٢٠١١/٥/١٢) إعطاء المدعي من عضوية مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالأغلبية المطلقة لأعضائه لقوله لأحد أعضاء مجلس النواب عند تعرضه بالكلام عن زوجة المدعي (هذا كلام فلاب) مستنداً في ذلك على أحكام الفقرة الخامسة من المادة (١١) من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ والتي نصت على (مجلس النواب إعطاء مجلس المفوضين مجتمعاً أو متفرداً من مهامه بالأغلبية المطلقة بعد ثبوت مخالفاتهم القانونية) وحيث ان المقصود منها هو في حدة ثبوت مخالفة هؤلاء أثناء عملهم في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وارتكابهم مخالفات لواجبات وظيفتهم المنصوص عليها في قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ وحيث ان الفعل المنسوب الي المدعي لم يثبت عن مخالفة المدعي لأحكام وظيفته لذا فإنه لايجوز تحت أحكام هذا القانون ولا يتعلق به وإذا كان المدعي قد أساء التصرف أمام مجلس النواب فيمكن ان يسأل الجهات المختصة بتفاته الإجراءات القانونية بحقه تضيافياً وجزائياً بإحالة في المحاكم المختصة . وعليه يكون قرار إعطاء المدعي من عضوية مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الصادر من مجلس النواب في جلسته (٦٥) المنعقدة بتاريخ (٢٠١١/٥/١٢) غير مستند على سند في الدستور ولا على سند من القانون بل انه جاء مخالفاً للدستور ومخالفاً للفقرة (الخامسة) من المادة (السادسة) من القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ (القانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) ويكون المدعي معاقاً في دعواه لذا قررت المحكمة الاتحادية العليا الحكم بإلغاء القرار الصادر من مجلس النواب في جلسته (٦٥) وباتاريخ (٢٠١١/٥/١٢) القاضي بإعطاء المدعي من عضوية مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لعدم دستوريته ومخالفته للقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ مع تعييل

